الْمُهِمَّاتُ

فِي حُكْمِ

الانْتِخَابَاتِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد ؛

فقد اقتربت الانتخابات البرلمانية ، وتهيأ المرشحون لخوض غمارها ، وبدأ الناس يتناقلون أخبارها ، وانشغل بها القاصي والداني ؛ فأحببت أن أُبيِّن حكمها في الإسلام .

فأقول أولاً : ما هي الانتخابات ؟ وما حُكْمُ الترشح فيها ؟ وما حُكْمُ التصويت لاختيار المرشحين؟

والجواب بحول الله وقوته :

الانتخابات وسيلة من وسائل النظام الديمقراطي ، وذلك بأن يترشح مجموعة من الأشخاص كمرشحين فرديين ، أو على قوائم الأحزاب ، ويختار الناس منهم مرشحاً ليصبح – في حالة فوزه – عضواً في المجلس التشريعي (مجلس الشعب (البرلمان) ، أو مجلس الشورى).

ومن المعلوم أن الديمقراطية دينٌ مِنْ وَضْعِ البشر كالشيوعية والبوذية ونحوها ، ومعناها : حكم الشعب نفسه بنفسه يعني أن يكون

الشعب هو مصدر كل السلطات ، فهو الذي يُشَرِّعُ ، ويَسُنُّ القوانين ؛ فما رآه الشعب حلالاً ، فهو حلالٌ ، وما رآه حراماً ، فهو حرامٌ ، فالمرجع في معرفة الصواب من الخطأ ، والحق من الباطل هو رأي الأغلبية من الشعب ، وذلك عن طريق رأي نوابه المنتخبين في البرلمان التشريعي – مجلس الشعب – دون رجوعٍ إلى حكم الله وشرعه سبحانه وتعالى.

والمراد بالسلطات في النظام الديمقراطي:

١- السلطة التشريعية : ومهمتها تشريع الأحكام والقوانين، وتعديلها ، وإلغاؤها، وذلك إما عن طريق مجلس الشعب (البرلمان)، أو عن طريق اللجنة العليا لوضع الدستور، فهذه السلطة لها المرجع والحكم المطلق فيما تَسُنُّه من التشريعات والقوانين التي تحكم في الدماء والأعراض والأموال حسب النظريات الدستورية الغربية أو المحلية، أو حسب رغبات الجمهور، وآراء الأمة.

٢- السلطة القضائية : ومهمتها الحكم بين الناس في كل ما يعرض لهم من القضايا في الأعراض والدماء والأموال على وفق الأحكام

والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعة دون خروج عن ذلك الإطار.

٣- السلطة التنفيذية: ومهمتها القيام بتنفيذ القانون العام والذي تمَّ تقنينُهُ ، وتشريعُهُ ، والحكمُ به من قِبَلِ السلطتين التشريعية والقضائية.

إذا فهمنا ما سبق يظهر منه أن : الديمقراطية دينٌ غربيٌّ يناقض الإسلام ، ويسعى لتنحيته عن الحكم ، ويعطي حق التشريع والأمر والنهي للبشر ، أعضاء البرلمان ، وهذا من أعظم المحادّة لله ولرسوله ولدين الإسلام ، قال تعالى : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ).

وقد حذَّر الله نبيه ﷺ من اتباع سبيل الكافرين؛ فقال: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ) ، وقال : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ..الآية)

فإنَّ الله سبحانه أنزل كتابه ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وشرع لهم ما يعود عليهم بالنفع والصلاح والنجاة في الدنيا والآخرة ، وحكم بين عباده في أموالهم وأعراضهم ودمائهم ، ولم يترك خلقه هَمَلاً .

ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أنَّ التشريعَ والتحليلَ والتحريمَ والأمرَ والنهيَ حقٌ خالصٌ لله تبارك وتعالى لا يُشَاركهُ فيه أحدٌ من خلقه ، وأن الرسول ﷺ هو المبلغ عن الله جل وعلا كما قال سبحانه: (وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا) ، وقال : (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ، والكتاب هو القرآن ، والحكمة هي السنة النبوية ؛ فالجميع وحيٌ من عند الله تعالى ، شرعه لسائر خلقه.

وقال سبحانه: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)

فكما أنه لا شريك له في ملكه ، ولم يشاركه أحدٌ في الخلق والرزق والتدبير وسائر أفعاله ، فكذلك لا شريك له في أمره ونهيه ، وهو

وحده الذي يأمر عباده ، وينهاهم ، ويُنظِّمُ لهم شئوون حياتهم كلها ، فلا شريك له في أمره قَدَراً وشَرْعاً.

وقد عاب الله على المشركين واستنكر عليهم أنهم جعلوا معه أرباباً يُشَرِّعُون لهم ما لم يشرعه الله ، ويضعون لهم القوانين التي تنظم لهم أمورهم بغير وحيٍ من الله جل وعلا ؛ فقال سبحانه : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله –:

(وقوله: (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) أي : هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم ، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس، من تحريم ما حرموا عليهم، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وتحليل الميتة والدم والقمار، إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة، التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم، من التحليل والتحريم، والعبادات الباطلة، والأقوال الفاسدة.)انتهى.

وقد قسّم اللهُ سبحانه الحُكْمَ في كتابه إلى قسمين لا ثالث لهما ؛ فقال :(أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ).

فإمَّا حُكْمُ الله عز وجل الذي أنزله في كتابه وعلى لسان رسولهﷺ، وإمَّا حُكْمُ الجاهلية سواءٌ كان نصرانية ، أو يهودية ، أو ديمقراطية ، أو اشتراكية ، أو غيرها من المذاهب والأديان الباطلة، فالكلُّ سواءٌ في الجهل والكفر.

وبيَّن سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وشرع الأحكام للناس ليحكموا بها في الدماء والأموال والأعراض، فقال سبحانه: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا).

فكيف يُقَالُ بعد هذا : أنَّ الحكم والتشريع للشعب؟ ، أو أنَّ الأمةَ مصدرُ السلطات ؟ إن هذا القول هو الكفر البَوَاح، والشركُ الصُّراح ؛ فالله تبارك وتعالى هو المشرِّعُ للأحكام التي تنظم شئون عباده، وتحكم في أموالهم وأعراضهم ودمائهم ؛ فمن جعل هذا الحق

لغير الله جل وعلا؛ فقد جعله رباً مع الله تبارك وتعالى ، وهذا كفرٌ بدين الله ، ومروقٌ من الملَّة.

حكم الانتخابات :

لعله قد ظهر مما سبق أَنَّ الانتخابات حرامٌ شرعاً لأَنَّها وسيلة من وسائل الديمقراطية التي تهدف إلى تنحية الشريعة ، وحصرها في الشعائر التعبدية كما فعل الغرب النصراني عندما ثار على الكنيسة ، وفصل الدين عن الحياة ، وهذه هي العلمانية ، وهي ردَّةٌ صريحةٌ عن الإسلام.

فلا يجوز لمسلمٍ أن يُشارك في الانتخابات بالتصويت ، ولا بالدعاية أو المراقبة لأن هذا يُعدُّ إقراراً لهذا الباطل ، وتثبيتاً لمنهج الغرب وأحكامهم في ديار المسلمين .

فطالما أن المسلم لا يقدر على تغيير المنكر بيده ولسانه فليُغيره بقلبه ، وذلك باعتزال الباطل وعدم الخوض فيه حتى يسلم دين المرء ، وينجو من الفتن ، ولا تلتفت أيها المسلم لشبهات الحزبيين الذين يجعلون الدين وسيلة لأغراضهم وضلالهم كمن يقولون : صوتك أمانة أعطه لمن يستحق ؛ فإن كان الصوت أمانةٌ كما يزعمون ؛

فالديمقراطية كفرٌ وضلالٌ ؛ فهل تجوز المشاركة في الكفر للمصلحة؟!وهل من الأمانة ارتكاب الكفر ، وتزيينه للناس؟؟

حكم الترشح في الانتخابات:

الترشُّحُ لخَوْضِ الانتخاباتِ رِدّةٌ عن الإسلام ، وخروجٌ من الملَّة ، وبيانُ ذلك من عدَّةِ وجوهٍ:

١- أَنَّ المترشح للانتخابات قد نصَّب نفسه مُشرِّعاً مع الله جل وعلا ، ومن ادَّعى ذلك ؛ فهو طاغوت من الطواغيت.

وقد ذكرنا فيما سبق أن وظيفة مجلس الشعب ونوابه : هي تشريعُ القوانين ، وسنُّ الأحكام المُلْزِمةِ التي تُنظِّم كافة شئوون المجتمع ، وهذا في الحقيقة ادِّعاءٌ لحق التشريع ، ومنازعة لله جل وعلا في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته سبحانه.

ومن المعلوم أنَّ أولَ ما فرض الله على ابن آدم الكفرُ بالطاغوت والإيمان بالله ، قال الله تعالى:(لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ).

فبيَّن – تعالى – أنَّ المستمسكَ بالعروة الوثقى، هو الذي يَكفُرُ بالطاغوت؛ وقدَّمَ الكفرَ به على الإيمانِ بالله ، لأنه قد يدَّعِي المُدَّعي أنَّهُ يؤمنُ بالله ، وهو لا يجتنب الطاغوتَ ، وتكون دعواه كاذبةٌ.

وقال تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)

فأخبر أن جميع المرسلين – عليهم السلام – قد بُعثُوا باجتناب الطاغوتِ، فمن لم يجتنبه فهو مخالفٌ لجميع المرسلين.

قال تعالى: (وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى) ، ففي هذه الآيات من الحجج على وجوب اجتنابه وجوهٌ كثيرةٌ.

والمراد من اجتنابه : هو بُغْضُهُ ، وعداوتُهُ بالقلب ، وسبُّهُ وتقبيحُهُ باللسان ، وإزالتُهُ باليد عند القدرة ، ومفارقتُهُ.

فمن ادَّعى اجتناب الطاغوت ، ولم يفعل ذلك فما صدق.

وقد يقول قائلٌ : ما هو الطاغوت ، وما صوره؟

والجواب :

عرَّفه ابن القيم – رحمه الله – بتعريفٍ جامعٍ ، فقال:

(ثم أخبر سبحانه أن من تحاكم ، أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول ﷺ ، فقد حكَّمَ الطاغوت ، وتحاكم إليه.

والطاغوتُ : كُلُّ ما تجاوز به العبْدُ حدَّهُ من معبودٍ ، أو مَتْبوعٍ ، أو مُطاعٍ ؛ فطاغوتُ كُلِّ قومٍ : مَنْ يتحاكمون إليه غيرَ اللهِ ورسولهِ ، أو يعبدونه من دون الله ، أو يتَّبعونَهُ على غير بصيرةٍ مِنَ الله ، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنَّهُ طاعةٌ لله ؛ فهذه طواغيتُ العالم إذا تأملتها ، وتأملت أحوال الناس معها ، رأيت أكثرهم من عبادة الله إلى عبادة الطاغوت ، وعن التحاكم إلى الله وإلى الرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت ، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى طاعة الطاغوت ومتابعته.) انتهى.

فظهر بذلك أن أعضاء مجلس الشعب (البرلمان) طواغيتٌ لأنهم يأمرون الناس ، ويلزمونهم بطاعتهم في تنحية شرعِ الله جل وعلا ، وتحكيم القانون الوضعي والدستور العلماني في سائر شئوون الحياة، ولأنهم ادَّعوا لأنفسهم حق التشريع ، وهذا منازعة لرب العالمين في ربوبيته جل وعلا.

٢– أن المترشح للانتخابات يدعو إلى الشرك بمجرد ترشحه (شرك التشريع والحكم من دون شرع الله) سواء كان عالماً بذلك أو جاهلاً به ، فمن انتخبه بعد علمه بذلك ، أو رضي بفعله فقد كفر.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أن أهل الكتاب كفروا بطاعة الأحبار والرهبان في التحريم والتحليل بخلاف شرع الله ؛ فقال: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ).

وروى الترمذي في سننه والطبري في تفسيره عن عدي بن حاتمٍ رضي الله عنه – وكان نصرانياً – قال : انتهيت إلي النبي ﷺ وهو يقرأ في"سورة براءة" فقرأ هذه الآية: (اتخذوا أحبارهم ورُهبانهم أربابًا من دون الله)، قال : قلت: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدُهم! فقال: أليس يُحرِّمون ما أحلَّ الله فتُحرِّمونه، ويُحلُّون ما حَرَّم الله فتُحلُّونه؟ قال: قلت: بلى! قال : فتلك عبادتهم!.) ، وفي رواية قلت: (يا رسول الله، أَمَا إنهم لم يكونوا يصلون لهم!..)

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : لم يأمروهم أن يسجُدوا لهم، ولكن أمروهم بمعصية الله،فأطاعوهم، فسمَّاهم الله بذلك أربابًا.

وعن الربيع بن أنس، عن أبي العالية :(اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا)، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الرُّبوبية التي كانت في بني إسرائيل؟ قال : (قالوا : لا نسبق أحبارنا بشيءٍ ، ما أَمرونا به ائتمرنا، وما نَهَونا عنه انتهينا لقولهم)، وهم يجدون في كتاب الله ما أُمِروا به وما نُهُوا عنه، فاستنصحوا الرجالَ، ونبذُوا كتاب الله وراء ظهورهم.) انتهى من تفسير الطبري.

٣- أن المترشح يرسِّخ - بقوله وفعله - الديمقراطية التي تحارب الإسلام ، وتسعى لتنحيته ، وذلك بالدعوة إلى فصل الدين عن الحياة ، وحصره في الشعائر التعبدية ، وهذا العمل ردَّةٌ عن الدين لأن الإسلام دينٌ ودولةٌ ، وعقيدةٌ وشريعةٌ تنظم كافة جوانب الحياة ، والديمقراطية تُنحي أحكام الشريعة ، وتضع مكانها زبالات أذهان الغرب الكافر ، والشرق الملحد ، وعقول وآراء الملحدين الذين يلقبونهم بفقهاء الدستور والمشرعين ونحوها.

قال تعالى :(أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ)

٤- أن الترشح لخوض الانتخابات من الحكم بغير ما أنزل الله ؛ وهذا كفر وردَّةٌ ؛ فكيف إذا اجتمع مع ذلك الثناء على الكفار ، وتصحيح مذاهبهم ، والرضا عن العلمانيين والاشتراكيين والليبراليين وغيرهم ليكسب أصواهم؟.

تنبيه هام :

الحكم بكُفْرِ المرشحين في الانتخابات حكمٌ عامٌ يشمل كل من ترشح فيها سواء كان مرشحاً مستقلاً (فردياً) ، أو كان مرشحاً على قائمة حزب من الأحزاب العلمانية ، أو ما يُسمَّى بالأحزاب الإسلامية – زعموا – كحزب الزور (النور) ، أو حزب الضلالة (الحرية والعدالة) ، أو حزب التخريب والإفساد (البناء والتنمية) ، أو غيرهم من المرشحين ، فالحكمُ واحدٌ للجميع ، يشمل كل من يترشح ليكون مشرِّعاً مع الله ، ونِدًّا له في ربوبيته وألوهيته.

علماً بأن هذه الأحزاب (التي تتستر بالدين) كلها أحزاب علمانية خبيثة تتخذ من الدين ستاراً لأغراضها.

وللانتخابات مخالفات كثيرة للأدلة الشرعية ، ومفاسد ظاهرة لمن اعتبر ؛ فمن ذلك:

١– تمزيق وحدة المسلمين ونشر الحزبية بينهم : فكُلُّ حزبٍ ومرشَّحٍ يسعى لتحقيق ذاته ونُصرةِ حزبه، ويكره الخير لغيره، وهذه مفسدة مناقضة لقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، ومتعارضة مع قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)

ولا شك أن "الانتخابات" تُمَزِّقُ الأُخُوة بين المسلمين عموماً، بل وبين الأقارب أيضاً ؛ فإنك تجد الولد والأب في البيت في مطاحنة عجيبة، ولم تسلم حتى المرأة، والجار مع جاره، والمصلي مع المصلي، والداعي مع الداعي، وأفراد العائلات المختلفة، والقبائل التى خاض بعض رجالها غمار الانتخابات، واستحكمت العداوة والبغضاء بينهم، وتسلط الشيطان عليهم ، وكُلُّ هذا بسبب الانتخابات والحزبية، والله المستعان.

٢– موالاة الكفار من اليهود والنصارى بتوليتهم على المسلمين، والتحالف معهم:

وذلك بترشيحهم على قوائم الأحزاب، أو التحالف معهم ، وهذا يناقض قول الله تعالى :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ

دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) ، وقوله:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)

٣- المساواة المحرمة:

وهذا هو نهج "الديمقراطية"! ؛ المساواة بين الجميع ، بين المسلم والكافر ، وهذا يُناقِضُ شرع الله جل وعلا ، قال سبحانه: (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ).

والانتخاباتُ تُسوّي بين صوت الرجل والمرأة، وهذا مصادمة لحكم الله الذي جعل شهادتها على النصف من شهادة الرجل كما هو معلوم.

وتُسوِّي أيضاً بين صوت العالم والجاهل، وهذا يناقضُ قوله تعالى: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ).

٤- التعصُّبُ الأعمى والحميةُ الجاهلية للأحزاب والمرشحين:

تقوم "الانتخابات" على التعصّب للأشخاص باعتبار العائلة، أو القرابة ، أو الحزب ، وما أشبه ذلك، وهذا من صفات أهل الجاهلية كما في الحديث: (أبغض الرجال إلى الله ثلاثة: مُلْحِد فى الحرم، ومُبْتَغٍ فى الإسلام سنةَ الجاهلية ، ومُطَّلِب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه.) (رواه البخارى) ، وأما أهل الإسلام فيُوالون ويُعادون على موافقة الكتاب والسنة.

٥- بيع وشراء الأصوات والغش والتزوير:

تقوم الانتخابات على أن يُعطي الشخص صوتَه لمن يدفع له مالاً أكثر، أو من وَعَدَهُ بمشروع أو وظيفة، وما أشبه ذلك ؛ فيقوم هذا الشخص بمناصرة المرشح والدعوة إلى انتخابه بين معارفه وأقاربه حتى يجمع له أكبرَ قدْرٍ من الأصوات ، وكذلك يلجؤون لتزوير الأصوات والرشوة والغش ، وهذه الأعمال محرمة في الإسلام.

٦- فتنة التصوير: فإن من الدعاية "الانتخابية " تصوير المرشحين ، وتبلغ هذه الصور كميات هائلة جداً، وتمتلئ بها جدران الشوارع والبيوت وأعمدة الكهرباء، ووسائل النقل والدكاكين.

وهذه الصور محرمةٌ كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:(إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم) رواه البخاري ومسلم، وسبب الحديث: أن عائشة رضي الله عنها علَّقت قطعة قماش عليها صورةٌ فأمر النبيﷺ بقطعها.

٧- مشاركة النساء في الانتخابات:

وفي الحديث: (لا يُفْلحُ قومٌ وَلَّوا أمرهم امرأةٌ) رواه البخاري ؛ فهذا الحديث يدل على أن تولي المرأة للولاية وترشّحها لذلك حرامٌ ؛ وعلى هذا أجمعت الأمة ، بل وتتصور المرأة وتنشر صورها بين الرجال، وتبقى الصورة معلقة بعد انتهاء الانتخابات.

٨- ارتكاب المحرمات إرضاءً للناخبين:

من المعلوم أن المرشّح يصير همه الوحيد أن يرضي الناخبين له بالحق أو بالباطل وبالوعود الكاذبة بل يصل الحال إلى إرضاء النصارى ببناء كنائسهم وتخصيص الأراضي لها ، لأنه يحرص على أصواتهم، وهذا كله محرم في شرع الله قطعاً، بل قد يصل إلى الردة عن الدين والعياذ بالله كما صرح بعض المرشحين أنه مع النصارى وأنه أخوهم،

وبعضهم يصرّحُ بأنَّهُ شيوعي ، أو علمانى من أجل الوصول إلى الكرسي، نسأل الله العافية ، وفي الحديث: (من أرضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس، ومن أرضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس).

وقد أجمع المسلمون إجماعاً ضرورياً على أن من دعا إلى اليهودية ، أو النصرانية ، أو حكم بهما فهو كافرٌ مرتدٌّ عن دين الإسلام ؛ فكيف بمن حكم بالديمقراطية والعلمانية ، أو الشيوعية وغيرها من الأديان والمذاهب الأرضية البشرية لا شك أن من فعل هذا ، فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عُنُقه ، وارتدَّ عن دينه ، والعياذُ بالله.

فالأمرُ خطيرٌ جداً أيها المسلمون ، ويحتاج إلى يقظةٍ وانتباهٍ ومراقبة لله تبارك وتعالى.

والواجب على المسلم أن يُقدِّم طاعة الله على ما يُحب ويهوى ، وأن يفرَّ بدينه من الفتن ، وأن يتجنب دعاة الضلالة ، وألا يغتر بالشعارات البراقة والدعاوى الكاذبة.

فمن أراد تطبيق الدين فليسلك طريق الأنبياء لا طريق أعدائهم كما قال الله جل وعلا: (قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)

وقال الإمام مالك – رحمه الله – : (لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.)

فلا صلاح لأحوال المسلمين إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ.

نعم : لا صلاح للأمة بالعلمانية والديمقراطية ، ولا بالاشتراكية والشيوعية ، ولا بالليبرالية والقوانين الوضعية، ولا بغيرها من الأديان والمذاهب البشرية بل ما دمَّر الأمة إلا التعلقُ بهذه المبادئ الكفرية.

نسأل الله أن يردَّنا إلى دينه ردًّا جميلاً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمَّد ، والحمد لله رب العالمين.